



في نقد المجتمع الاستهلاكي

of the criticism of the consumer society

علاوشيش آمال: أستاذة محاضرة أ

كلية علوم الاجتماعيات-جامعة الجزائر 2

06/10/2018 تاريخ قبول المقال:

23/06/2018 تاريخ إرسال المقال:

ملخص

تعد النّزعة الاستهلاكية آفة أصيب بها الفرد والمجتمع على حد سواء بخاصة في الدول الصناعية الغربية، التي تحكم في الاقتصاد العالمي باعتبارها من تنتج التكنولوجيا وتفرق الأسواق العالمية بالسلع، هذه الأخيرة التي تحمل معها وهم تحقيق السعادة وإحرازها لمجرد اقتتنائها، وهو الوضع الذي أفرز إنساناً متشيئاً مستلباً منقاداً يخضع لعبودية جديدة تحتفي وراء وهم السعادة. سناحوا في هذه الورقة أن نستجلِي الذهنية والسياسة التي تقف وراء تكريس هذا الوضع لدى الإنسان ليتحول إلى قناعة سواء في ذلك الغربي والعربي، حيث أصبح الماء مسلوب الإرادة يسعى وراء إشباع أكبر قدر من الغرائز والأهواء والكماليات التي تحولت إلى حاجاتٍ ضرورية لا غنى عنها، ولتصبح حياة الرفاهية بالنسبة إليه حلمًا يسكنه.

الكلمات المفتاحية: التّشيع، الأداتيّة، النّزعة الاستهلاكية، الاستلاب، الحاجات...

Abstract

Consumerism is an individual and social scourge, particularly in the western industrialized countries, which control the world economy as producers of technology, and provoke the dumping of goods. These bring the illusion of realizing happiness and gain for the simple acquisition of a good. The man is insane, subject to a new slavery that hides behind this illusion of happiness. In this paper, we will try to

reflect on the mentality and policy behind the consecration of this situation in man, to become convinced both in the West and in the Arab world, where the willful will seeks to satisfy the greatest instincts, whims and luxuries that have become essential necessities, For him, luxury is a dream.

Key words: Consumerism, alienation, needs, instrumentalism...

1- مقدمة

مما لا جدال فيه أن نزعة الاستهلاك نزعة طبيعية وفطرية في الكائنات الحية بما فيها الإنسان، لأن غرضها يتمثل في إشباع الحاجات والرغبات الغريزية الملحّة والضرورية، ولكن تساميها في المجتمعات الحديثة والمعاصرة أصبح ظاهرة مخزيةً لافتةً للانتباه، حيث يتنا تحدث عن مجتمع المستهلكين أو مجتمع السوق، نظراً لتزايد حجم الاستهلاك بشكلٍ مفرطٍ جعل منه هدفاً ومعياراً تقاس به جودة الحياة، وهي المسألة التي لقيت اهتمام كثير من فلاسفة مدرسة فرانكفورت أمثال هربرت ماركوز Herbert Marcuse (1898-1979) وإيريك فروم Erich Fromm (1900-1980) وجورج لوكاش Georg Lukács (1885-1971)، وعالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان Zygmunt Bauman (1925-2017) والفرنسيان ميشال فوكو Michel Foucault (1926-1984) وجون بودريار Jean Baudrillard (1929-2007) وغيرهم كثيرون.

ضمن هذا السياق سناحول من خلال هذه الورقة أن نحلّ واقع الإنسان المعاصر، ومختلف العوامل التي جعلت منه كائناً مُستبداً به من خلال آليات الإنتاج والاستهلاك، التي شوهت قناعاته وأوهنته بسعادة زائفة ونمط احتياجاتٍ كاذبة.

عرض :

أولاً- نقد النزعة الاستهلاكية (نماذج من مدرسة فرانكفورت).

1- العقلانية الأداتية والإنسان أحادي البعد.

ترتبط خيبتنا في العالم حسب الفيلسوف الكندي المعاصر تشارلز تايلور Charles Taylor (1931م) أساساً بظاهرة العقل الأداتي (la raison instrumentale)، حيث صرنا نعتبر كلّ شيء بما في ذلك البشر أدوات طيّعة تخدم مصلحتنا وغاياتنا مهما كانت، وأصبحت رغبتنا في تحقيق إنتاجية أكبر هاجسنا الأول، إلى درجة أنّ السيطرة التكنولوجية أفقدت محيطنا الإنساني ثراءه وعمقه وحتى صدأه¹.

هذه العقلانية الأداتية كما يصفها الألماني المعاصر هربرت ماركوز تشكل في الواقع خطراً كبيراً، لأن المجتمع الصناعي إن كان يبدو أنه يمنحك مزيداً من

الحرّية إنّما يعمل في الواقع على التّضييق من اختياراتنا بأن يحولنا إلى عبيدٍ (esclaves) لنمطٍ معين من الحياة يفرضه علينا، والحضارة التي يمثلها تعيش تاقضاً داخلياً، فعقلانيتها تميلُ من جهة وتحث عن الكمال التقني، ومن جهة أخرى تبذل جهد طاقتها لتجذب هذا الميل في المؤسّسات القائمة، وهو التّاقض الذي يسمّيه بها ويعدّه الصّفة اللاعقلانية لعقلانيتها².

لقد تمكّن المجتمع الصناعي من أن يحقق السيطرة على الطبيعة بفضل العلم والتكنولوجيا وعلى الإنسان في الآن ذاته بأن حوله إلى مجرد مستهلك لمنتجاته، تتّمامى احتياجاتـه (besoins) باستمرار، وهو الذي كان يناضل من أجل البقاء فقط، وأدى ارتفاع مستوى حياته عن طريق التنظيم العلمي للعمل وتقسيمه، وكذلك زيادة إنتاجية المشاريع الاقتصادية التي انعكست لا محالة على المستوى السياسي والثقافي، إلى استغلاله بإخضاعه إلى نوع من الرّقابة الاجتماعية ذات الطابع الاضطهادي المقمع، والتي سيسّمها فروم بالنّزعـة التسلطية (Autoritarisme).

لقد خلق عالم التّقدم الصناعي في مجموعـه حسب ماركوز مجتمع قمعـي (Société répressive) وسيطرة (Domination) عندما قام بقمع المواهب الإنسانية وحال دون تفتحـها الحرّ، حيث يتحكم جهاز الإنتاج في كلّ شيء على المستوى المادي والفكري على حد سواء. إنّه مجتمع "أحادي البعد" (unidimensionnel) يصبـّ الإنسان داخل قوقة لا مخرج منها يجعلـه يعيش داخل نوع من النـمية (standardisation)، مجرداً إياه بالتالي من كلّ رغبة أو طموح في التغيير أو التّحرر، والواقع أنـه بذلك يجعلـه يعيش واقعاً وهماً متصرّفاً مع الأسف أنه الواقع الفعلي، فحاجاته مصطنعةً اصطناعاً ومفروضةً عليه فرعاً بفعل إصرار أساليب الدّعاية (Publicité) والإعلان الكاذب (Publicité mensongère)، اللذان يوهمـانه من خلال حرّية الاختيار بين ما يستهلكـه من البضائع بأنه حرّ، وكأنـه بذلك أصبح سيداً، بينما هو في حقيقة الأمر عبد لأسياد جدد من طراز حديث. هذه الحاجات الكاذبة في نظر الفيلسوف تفرضها مصالح اجتماعية خاصة، من شأن تلبيتها أن يكون مصدر رفاهية ويسـر للأفراد إلا أنها إنـما تحقق سعادةً أو رفاهـاً في الشـقاء³، ومن ذلك مثلاً التـرويج عن النفس واللهـو والاستهلاك المفرط حتـى على مستوى الغريزة. إنـ مثل هذا المجتمع هو مجتمع خطر (dangerous)، خطر (danger) لا بدـ منه لبقاءـه، وهو الأمر الذي يدفعـ إنسانـه بأن يقبل بالعيش على حافةـ المـاوية، وبـأن يبلغ التـبذير عنده ذروـة الكـمال، ويـتـقبـل بذلك فكرة إنتاج وسائل التـدمـير إنتاجـاً سـلـمـياً⁴،

الواقع الذي جعل اقتصاد المجتمع يتكيّف لا محالة مع المتطلبات العسكريّة منذراً بذلك في كل لحظة باندلاع حربٍ ما.

لقد أصبحت التكنولوجيا هي أداة السيطرة بدلاً عن العنف كما في الماضي، وهي في الوقت الذي تحسن فيه من ظروف الحياة وإمكانيات الوجود تمتص قوى التغيير والمعارضة، فتبطل بالتالي جدوى كل احتجاج أو تغيير، مُحولةً من خلال ذلك جهاز الإنتاج إلى نظام شموليّ (régime totalitaire)، وصار الحديث عن حياد التكنولوجيا (neutralité de la technologie) محض شعارات أجوف، وهو واقع استبداديٌ خلقه الاقتصاد قبل السياسة عن طريق التحكم في الحاجات والتدخل حتى في صميم الحياة الحميمية للفرد.

وإذا كانت النّزعة الفردانية تشكّل بمعنى معيناً خطراً في المجتمع الغربي عند تايلور، فإنّ الواقع الذي يعيشه الإنسان حسب ماركوز إنما قمع كلّ فرديةً بأن اختصر حرّيته في القدرة على الاختيار بين تشكيلاً من البيضائع⁵، ومن البديهي أنّ من يختار سعادته يظلّ عبداً دائماً، فالرّقابة الاجتماعية نجحت في أن تسلب من الفرد أعرّ ما يملك وأن تحوله بفضل العقل الأداتي إلى مجرد مستهلكٍ يتعرّف على ذاته من خلال ما يملك، وصار يعيش في ظلّ امتثاليةٍ مطلقة، هي نتيجة ل نوع من التّكييف المذهبي والأيديولوجي الذي تمارسه المؤسّسات الاجتماعية.

إنّ الفرد في هذا المجتمع حسب ماركوز يعيش في حالة استهفار وتعبئة، لأنّ دولة الرّفاه التي يحيا في ظلّها هي دولة حرب، والمجتمع هو مجتمع دفاعي "فالعدو ماثلٌ وحاضرٌ أبداً وهو لا يعلن عن وجوده عرضاً في أوقات الأزمة، بل هو حاضرٌ في حالة الأشياء العادية..."⁶، ويقصد بذلك أنّ الفرد يخضع لسياسة التّخويف التي تجعله منقاداً للمؤسّسات لأنّ استقراره وأمنه يكمنُ فيها، ويضرب حينها بقناعاته عرض الحائط ويعيش واقعاً إرهابياً حقيقياً تحت غطاءٍ حضاريٍ يلمع، فقد اخترق خطر الإبادة بنفسه وفي مقدوره أن يتجمّبه ويتلافقه ولكنّه بات جزءاً لا يتجزأ من عدّته العقلية والمادّية، بل إنّ خطر الإبادة هذا كما يقول ماركوز خلق رباطاً اقتصادياً وسياسيّاً بين عدوٍ مطلقٍ ومستوى مرتفعٍ من الحياة.⁷

والمقصود مما تقدم أننا صرنا نعيش في عالم خالي من القيم، قيم الخير والجمال والعدالة والسلام، بل هي قيم تحولت في الواقع الأمر إلى مثيل عليا أو أفكار ميتافيزيقية لا صلة لها بواقع الإنسان، لأنها عاجزة عن مواجهته أو التكيف مع مستجداته. وفي هذا الإطار تجلّى بوضوح أزمة الإنسان المعاصر عند ماركوز، هذا الآخر الذي حولته التكنولوجيا إلى مجرد أداة، ولعل المخرج أو الحل يكمن في جعل

التكنولوجيا الاضطهادية والتدميرية تبلغ منتهاها أي حدودها القصوى حيث يستحيل عليها إحراز أي تقدم، حينها فقط سيحصل الوعي بمحدوديتها وعجزها، وتبدأ بالبحث عن بديل يتجاوز الغايات التفعية، إلا أن ذلك قد يتحقق لها بعد فوات الأوان، وكما يرى ماركوز فإن الحل ارتهان الإنسان الغربي في التسامي عن طريق الفن على يجد التعويض المناسب لمعاناته.

وفي السياق ذاته فإن المجتمع الاستهلاكي عمل على تزييف وعي الفرد عندما استبدل الرقابة الخارجية التي كانت مفروضةً من فوق، بنوع من الرقابة الداخلية المستبطة، بحيث أصبح من يرفض الامتثال والانصياع للمجتمع شخصًا مريضًا نفسياً، وبذلك فإن المجتمع الصناعي لم يزيف حاجات الإنسان المادية فحسب إنما زيف حاجاته الفكرية أيضًا، بما أن الفكر الحر عدو لدول مجتمع السيطرة باعتباره يمثل القوة القدية السالبة التي تتحرك دوماً باتجاه التغيير.⁸

وماركوز لم يغفل حقيقة الدور الذي تلعبه غريزة التدمير أو غريزة الموت في تطوير الإنسان بوصفها إحدى مركبات الطاقة التي تفسح المجال أمام السيطرة التقنية على الإنسان وعلى الطبيعة، والتي أصبحت رهينة التقنية الرأسمالية بعقلانيتها اللاعقلانية التي قلّصت مجال الفرد الداخلي، لتبرز لغة أحاديد الجانب هي لغة محترفة في السياسة وصناعة الرأي العام، لغة بلا تاريخ وبلا أبعاد.⁹

وبالإضافة إلى ذلك فقد لعبت التكنولوجيا دوراً تقدّمياً بوصفها علم تحويل الأشياء إلى أدوات مروّضة مسيطرة عليها، بهدف استغلالها في أغراض اجتماعية وحضاروية، لتصبح الشكل العالمي والقوة المحددة للإنتاج المادي، والقوة الكلية المحددة لحياة العصر وثقافته في ظل مجتمع طبقي قمعي اضطهادي، وبخلافاً من أن تكون التكنولوجيا قوة تحريرية أمست قوة لتحويل البشر إلى أدوات، وأصبحت المشكلة تكمن في السيطرة على شعبي من الآلات والأدوات من قبل الإنسان.¹⁰

1.2 - الإنسان بين الملك والكونونة

ممّا لا جدال فيه أن سلوك الإنسان محكوم باقتناه وإشباع ضروريات الحياة من مأكل ومشرب وملبس ومؤوى، وهو ما يتفق عليه جل الفلسفه والمفكّرين، غير أنّ ما يتحكم في هذه الغريزة - بالمفهوم الفرويدي - هو المجتمع طبقاً للضروريات الاقتصادية المتحكّمة فيه بدوره، وبالتالي بنمط أو نظام الاقتصاد السائد فيه.

إنّ الموقف الذي يتبنّاه إريك فروم الفيلسوف الألماني المعاصر الذي ينتقد الاستهلاك الاستغرابي الذي يقوده مبدأ التبنيّر، حيث ينتقد الاقتصاد الاستغالي الذي قام على الدّمج بين الجانب التقني والاجتماعي في العمل، إلى جانب رفض

الاستهلاك المضرّ بالصحة عن طريق خلق شروط حياة سليمة، فإنّسان التّصنّيع والتّقنية في نظره قد أضحم عبداً جباناً لا إيمان له ولا قناعة، يهرب في وجود فارغ عبر الإدمان على الكحول والجنس، ليقع ضحية كلّ الأمراض النفسيّة الممكّنة، والمعنى أن المجتمعات الأكثُر غنى هي في الطريق لكي تصبح الأكثُر مرضيّاً.¹¹

فهناك في نظره نمطين أو أسلوبين في الحياة هما التّملك (acquisition) والكينونة (Etre)، وهو طريقان في خبرة الحياة يحدّدان الفوارق بين شخصيات الأفراد والأنمط المختلفة للشخصية الاجتماعيّة¹²، والتّملك كما يقول هو أحد الوظائف الطبيعيّة لحياتنا، فمن أجل أن نعيش، يجب أن نملك أشياء فضلاً عن أنّنا يجب أن نملك أشياء لنستمتع بها¹³، والفارق بين الأسلوبين هو فارق بين مجتمع محوره الأساسي النّاس وآخر محوره الأساسيّ الأشياء، وما يميّز المجتمع الصناعي الغربي هو التوجّه التّملكي، حيث أصبحت شهوة تملك المال والشهرة وكذلك السلطة الموضوع المسيطر على الحياة.¹⁴

والاستهلاك في هذا السياق هو أحد أشكال التّملك، وربما أكثرها أهميّة في مجتمعات الوفرة الصناعية المعاصرة، هذا الأخير هو عملية ذات سماتٍ متقاضية حيث تخفّف من القلق لأنّ ما يمتلكه الإنسان خلالها لا يمكن انتزاعه، ولكنّها تدفعه إلى مزيدٍ من الاستهلاك، وكلّ استهلاكي سابق سرعان ما يفقد تأثيره الإشباعي، مما يجعل هوية المستهلك المعاصر تتلخّص في الصيغة الآتية: أنا موجود بقدر ما أملك وما أستهلك.¹⁵

إنّه الواقع المزري والمظلم الذي آل إليه وضع الإنسان الغربي المعاصر، والعريبي على حد سواء، برغم الفارق الحضاري الكبير، حيث تقلّصت الحياة الإنسانية وتم اختصارها في الأشياء والمواد ليُصبح الإنسان ذاته بضاعةً ويتمّ الرّج به في عوالم استهلاكية خيالية عبر تقديره بأصفاء غير مرئية تبيع له القيد معلباً في ميادين قبيل الحرية والفردية¹⁶. إنه إغراء السوق الذي يستغلّ سذاجة المستهلك فيتأسّس عليها باستراتيجيته التي تخلق الحاجة من عدم وتروّج للسلعة فيه بإتقان، ليكون اللاشعور الاجتماعي المرتبط بالضروريات الاقتصاديّة وراء ذلك.

هو الدين الجديد الذي أفرزته التقنية فسلبت من المرء قوته الذاتية من خلال عالم إشهاري يُعد بالخلاص، ليقدم الدين بذلك في شكل برامج ترفيهية أو على شكل تسويقي ثقافي كما يقول الفيلسوف¹⁷، فقد قاد النّظام الاقتصادي العالمي إلى المزيد من الإنتاج ومن سلوك الاستهلاك ليُصبح المرء ذرة خائفة يُقذف به هنا وهناك فهو وحيد وخائف¹⁸، يعني من مرض الاغتراب لأنّه محكوم من طرف الأشياء التي صنعتها يداه

لتعميد تمثيله كما ت يريد، وفي هذا السياق يؤكّد فروم على خطر الأسلحة التّنوية باعتبارها أحلّك وأتعس رمز للاغراب. لقد مات الإنسان لتحيا الأشياء وليعيشا منتوجه¹⁹. وفي تحليله لظاهرة الاستهلاك دائمًا يؤكّد فروم على طابعها النفسي نظرًا لأنّ بعض الناس يستهلكون بفعل الجشع الذي يسكنهم، وآخرون من أجل أن يخفوا قلقهم أو يملئوا الفراغ الداخلي الذي يعانون منه، ليكون الاستهلاك بذلك بمثابة مخدّر أو قرصي مهدأ. والمستهلك في نظره هو الإنسان الخامل الذي فقد الشّعور بقيمة فراح يجدها في مقدار ما يستهلك، لتشكل هذه الظاهرة بذلك نوعاً من التعويض²⁰، والخمول ما هو إلاّ تعبير عن غياب الهدف الذي تعمل ثقافتنا على تعليمنا إياه، حيث نعمل كلّ شيء لننقذ الوقت وعندما ننجح في ذلك ونقتصر عليه²¹، طبعاً من خلال لمباتنا وعدميّتنا، وكأنّ الواحد منّا يشعر بالارتياح والسرور عندما يتخلّص من الوقت الذي وفره²²، ومردّ هذا كله يعود إلى كوننا عاجزين عن التّعبير عن القوّة التي تسكننا ومخالف ما يغذّيها من دوافع.

إنّ المجتمع لم يعد ينتج البضائع إنّما الحاجات أيضًا حيث يتأسّس الاقتصاد الحالي على الإنتاج الأقصى والاستهلاك الأقصى، وهو ما يتجلّى من خلال الأهميّة التي تُمنح للإشهار والدعاية التّنوية المظللة، إذ أمام الرّكام الهائل للبضائع والمنتوجات المعروضة يشعر الإنسان بالحاجة لا محالة²³، والنّتيجة المترتبة هي خلق إنسان الاستحواذ أو الحيازة الذي سيختصر وجوده في البعد الاستهلاكيّ الخالص، فيما تملك المرء أكثر مما يحتاج ولكنه يشعر بالفقر لأنّه عاجز عن مسايرة وتيرة الإنتاج، سرعته وكثافته، ليشعر بالقلق والملل والضعف والدونية²⁴، ويولد لديه شعور داخليّ بفقدان الحرية والإحباط والتّشبيه (réification) والتذري أي التشظي (fragmentation) والانفصال عن المحيط الذي يعيش فيه. والمعنى مما تقدّم أنّ هذا التّوجه سيؤسّس لدين التقنية أي لتائيهها لتسيطر على الإنسان كرضيع أزليّ بضمّن مفتوح على الدّوام، ويقصد بذلك الإنسان الخامل²⁵.

لقد أصبح الإنسان المعاصر -خاصّة في أمريكا- مستهلكًا أبدیاً حيث العالم حقلًا كبيرًا لشهواته، يشغل أوقات فراغه بالتجارة لأنّه هو نفسه قد تحول إلى بضاعة، فيعيش حياته كرأس مالٍ ينبغي أن يُستثمر لغرض الربح²⁶. هو التّصنّيع الذي خلق إنساناً غريباً عن ذاته يركع لمنتجات يده، مشغول دائمًا بالاستهلاك، فهو إما يلهو أو يعمل وليست هناك ضرورة لكي يكُون واعياً ما دام قد اختصر وجوده في نسق من الرّغبات وأضحى محكوماً بالنشرات الإشهارية معجبًا بكلّ ما يسمع وما يراه²⁷، وحرّيته المزيفة في انتقاء ما هو مشتهى من بين آلاف المقترفات لا يُستهان بها

حيث يخلق لديه الحصول على سمعته المفضلة شعور بالقوة والامتداد ليصبح عقيماً من الناحية الإنسانية ولكنّه قويٌّ كمشتري أو مستهلك²⁸.

هذا ناهيك عن التهديد الذي يفرضه العالم التكنولوجي على حياة الإنسان والشعوب، فالمنطق العدواني والتدميري الذي يحكم التقنية لا يبشر بالخير، وصرنا نعيش في مجتمع فقد قيمه وانحاطت إنسانيته يشع فيه الإنسان رغباته واحتياجاته الذاتية كاملةً وخلالصةً، متوهماً أنه يحظى بالسعادة وقد أنكر كلّ معنى للحياة.

هذا الوضع في الواقع الأمر يعكس موطنًا من بين مواطن إخفاق الحادة ونقصد اتجاه السلوك العام نحو الاستهلاك، وهو ما يعدّ من إفرازات الليبرالية السياسية والاقتصادية التي ترتبط بالرأسمالية. هذا الاتجاه الذي أصبح الهدف النهائي من الوجود في مرحلة ما بعد الحادة في ظلّ عولمة طاغيةٍ تضخم جبروتها بفعل الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات والمنظمات غير الحكومية التي عملت على تحويل اهتمام الرأي العام العالمي من قضايا مصرية كالاستعمار، إلى قضايا جديدة أفرزتها الثورة المعلوماتية والقفزة في وسائل الاتصال، مما أفرز بدوره قيماً جديدةً وبدائل غيّبت التّوبيخ وزعزعتها.

والحل إنّما يمكنني في استعادة إنسانية الإنسان عبر الحد من تبضيعه لصالح التّأكيد على الاستهلاك المؤنسن والمعقلن، وهو وضع لا يمكن خلقه إلا بثورة يقوم بها المستهلك نفسه في نظر فروم عندما يعني أن النّظام الصناعي يطبق هيمنته عليه من خلال إستراتيجية محكمةٍ ومدروسةٍ، ويقرّ أن يتحدى المؤسسة ويتصدّى للدعائية اللاعقلانية التي تُمارس عليه، وذلك من خلال إعادة توجيه الإنتاج نحو الأشياء المفيدة المجدية، فالاستهلاك المادي مصيبةٍ تدميريةٌ، ولابد من إنتاج إنساني يأخذ في الحسبان الحاجات الاجتماعية التي تخصّ الأمة لا الفرد ويقصد بها المراقب العمومية²⁹.

هي محاربة صنميه المؤسسات³⁰ ولكن عبر جهدٍ تغييري مسالم يقوم على خلق وتكريس نشاطاتٍ من النوع الفعال غير الاستهلاكي (مثل الفنون وغيرها..)، ومن خلال ذلك وضع حدٍ لميئنة الإيديولوجيات التي يعمل على صياغتها وفبركتها للاستهلاك العام³¹، ومنه فإن الأزمة تبدو ذات طابع أخلاقيٍ لا مخرج منه إلا بإعادة الاعتبار لإنسانية الإنسان الذي قد يعلن موته قريباً.

ثانياً- أطروحة جون بودريار

تناول بودريار السوسيولوجي الفرنسي المعاصر نقد المجتمع الاستهلاكي³² (société de consommation) في عديدٍ من مؤلفاته منها "مرأة الإنتاج"

L'Échange (1973) و "التبادل الرّمزي والموت" (Le Miroir de la production) (symbolique et la mort (1976) و "مجتمع الاستهلاك" (1970) وغيرها، وفي هذا الأخير قدّم نقداً لاذعاً للمجتمع الغربي المعاصر- الأميركي على وجه الخصوص- الذي تحول من قيم الليبرالية إلى واقع يقوم على معايير استهلاكية، تحكمه مؤسسات الدّعاية والاتّصال بمنطق يعمل على إلغاء الحياة الفعلية للأفراد، ليكون مجتمع الاستهلاك بذلك يعبر عن التّطور الطبيعي لأنحرافات الليبرالية. إنّه السّياق العام الذي يندرج ضمنه تحليل بودريار فنحن في عالم الاستهلاك والوفرة (abondance) لم نعد محاطين في نظره بعالِمٍ من البشر أمثالنا إنما بالأشياء³²، وبحكم الإصرار الذي تمارسه وسائل الإعلام والدّعاية أصبحنا نخضع لمنطق الطّاعة بسبب عنصر التّكرار والتّعود، فقدنا العلاقة بالآخر- المثل والمشابه، إلى درجة أنّ هذه الأشياء التي تحكمها قيمة التّبادل (valeur d'échange) والتي تعدّ ثمرة الجهد الإنساني تعمّر أكثر منا³³.

إنّ السلّع التي تعكس الإفراط والإسراف وكما تعرض في واجهات المحلات تسيل لعب المارة من الزّبائن المحتملين، ولعلّ فيما تقدمه المجمعات العصرية (Drugstores) أبرز دليلاً، يعني بها المراكز التجارية الكبرى التي أصبحت تضاهي مدينة بكمالها من خلال ما تتضمنه من مرافق تقدم الضّروريات والكماليات المادية والمعنوية منها³⁴، لتصبح العملية الاستهلاكية في مثل هذه الأماكن تعكس ما يسميه بودريار زواج الرّفاهية (Comfort) والجمال (Beauté) والفعالية (Efficacité)، وهناك نكون في نظره في مقرّ أو بؤرة (Foyer) الاستهلاك كتنظيم عامّ لما هو يوميّ وما لفّ³⁵، مثل هذه المجمعات ستتوسّع إلى ما سيعرف لاحقاً بمدن المستقبل، وفي مثل هذه الأماكن تتجمّع آلية الاستهلاك³⁶.

هذا وتضع أعيوبه الاستهلاك كما يسمّيها بورديو جهازاً من الأشياء المخادعة والعلامات التي تشخص السّعادة أي تبشر بها، لتنتظر بعد ذلك حصولها³⁷. إنّ الإيمان بظاهرة الاستهلاك التي أصبحت ميراً للأجيال بحيث لم نعد نرى ثغرات الخبرات فقط، إنما الحقّ الطبيعي في الوفرة والرّخاء باعتباره نتيجة التقنية والتّقدم³⁸، كما أنّ وسائل الإعلام والاتّصال الجماهيري لم تعد تمنحنا الحقيقة إنما وهم الحقيقة وظلّها، وأصبحنا نعيش بمعزل عمّا يجري في العالم من أحداث، في ظلّ شعور زائف بالأمن، لنعزل بذلك عن كلّ نشاطٍ سياسيٍ واجتماعيٍ وثقافيٍ عبر ما يسميه بودريار براكسيس الاستهلاك³⁹، ومنه تكتسي الاحتياجات صبغة قتيل أشعله السوق لأنّها ليست ضرورية أو حقيقة، ولি�ُصبح التّبعض أو التّسوق (Shoping) بذلك الأسلوب أو

الشكل المعاصر في الحصول على السعادة، والنّتيجة أنّه تم اغتيال الواقع عبر إفراز واقع مضادٍ وإخفاء الصورة الحقيقية له عن طريق وسائل الميديا التي نجحت في تعبئة أذواق الأفراد بشكل تجاريٍّ عبر التّحكم في أوقات فراغهم كما تقدم.

لقد أصبح مركز الاستهلاك هو الحياة اليومية التي تحولت فيها الممارسة من الشأن السياسي والاجتماعي لتصبح اهتماماً باليومي، وتحتفى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية لصالح المجال الخاص متطلّاً في العمل والأسرة وأوقات الفراغ⁴⁰، كما نجح الاستهلاك في أن يجعل النّاس يشعرون بأمن زائفٍ من خلال خلق كائن سلبي أي ذاتٍ سلبية تفتقر إلى الشّعور بالذّنب (Culpabilité) أو التّقصير حينما تكون المخاطر والكوارث بعيدةً عنها⁴¹، ولّيُصبح الفرد بذلك كائناً مطواعاً محابياً وهامشياً، ويترتب عن ذلك أن تصبح علاقته بما يجري من حوله علاقة فضول لا أكثر.

كما وينجم عن التّبذير والإسراف في الفنّاقات والّتي تعدّ من ممّيزات المجتمع الاستهلاكي الكثير من المخاطر والتهديدات التي تمسّ الإنسان والبيئة بسبب انتعاش الصناعة، وذلك من قبيل التّلوّث الثقافـي وتلوّث المياه والهواء، طبعاً بما يرافقه من توّرٍ سيكولوجيٍّ واجتماعيٍّ يصيب الفرد والجماعة، وبذلك تدفع شريحة من المجتمع ممّن يعجزون عن مواكبة التّطور الحاصل والتّموزج المفروض تكالفة استضعافهم، وفي مثل هذا الوضع تزداد الاستهلاكات غير الوظيفية فرديةً كانت أو جماعيةً بسرعةٍ تفوق الاستهلاكات الوظيفية والاستعمالاتية، فيتطفل النّظام على نفسه⁴². مثل هذه الأذية والإضرار (Nuisances) التي يفرزها النّظام إنّما هو في واقع الأمر يتغذّى منها ليضمن استمراريته وبقاءه، لأنّها بمثابة عوامل إيجابية للنمو تعيش الإنتاج والاستهلاك⁴³.

وفي تحليله لظاهرة التّبذير يؤكّد بودريار أنّها أصبحت علامة على العيش والحياة، يتساوى في ذلك الفرد والجماعة، والّتي تغيّر بمقتضاهما مفهوم المنفعة (l'utilité) وكذا الحاجة، لتصبح الوفرة تدريجياً قيمة، إنّه الإنفاق المبالغ فيه الذي تجسّده شخصيات المشاهير السينمائية والرياضيّة وغيرها، والّتي قامت مقام الشخصيات التاريخية الكبرى⁴⁴.

هو السّيّاق العام الذي يقضى ويقلّص من مجال الفرد (Singularité) والفردية (Individualité) والّتميّز ليقع الفرد في فخ التّماهي مع الجماعة ويكون جزءاً من القطط، يمثل لما يحدّه المجتمع من مقاييس، وهو ما يظهر بجلاءٍ في محاولته التّشبّه بالمشاهير لينساق بذلك ضمن نمطٍ يقرّره المجتمع. إنّه التّميّط (Standardisation) والقولبة (Stéréotypie).

و ضمن الإطار نفسه يتوهّم حصوله على المساواة التي ليست سوى مساواة شكلية أو صوريّة (Egalité formelle)⁴⁵ ووهمية، وبالتالي يقع في وهم السعادة التي تتأسس على الاستهلاك والتملك والرفاهية، ويكون الاستهلاك بذلك مؤسسة طبقاتٍ (Institution de classes)⁴⁶ تفرض منطقاً للخلاص (Salut) يقوم على الأشياء، وليقوم بذلك لا على منطق الإشباع (Satisfaction) إنما على منطق الإنتاج والتلاعب بالرموز الاجتماعية⁴⁷، ويصبح مسألة للتصنيف (Classification) والمفاضلة (Differentiation)، والصفة المميزة له- للاستهلاك- هي طابعه اللامحدود (Illimité).

يغدو الاستهلاك نفسه حسب بودريار كنظامٍ يتيح الاندماج في الجماعة، ليكون منظوماً من القيم الأيديولوجية ونظاماً للاتصال أو التّواصل، وبنية للتّبادل، فيفرض وكأنّه واجب اجتماعي لأشعوري⁴⁸. إنّه مجتمع يدرّب أفراده وينميّهم على الاستهلاك بل ويقوم بترويضهم اجتماعياً على ذلك⁴⁹.

يتّضح مما قدم أنّ المأساة واحدة بالنسبة للفلاسفة لأنّ انشغالهم ذو طابع إنسانيّ، وظاهرة الاستهلاك كما شهدتهااليوم أصبحت موضعة العصر، فمن يستهلك أكثر وأغلى هو الأعلى في التّربية الاجتماعية والتميّز، خاصةً في ظلّ تلاشي واحتفاء الصّفة الوظيفية والنفعية للأدوات ليصبح في العصر ما بعد الصناعي (Post-industrielle) مجرد أجزاء موضوعاتية للّعب والتسلية⁵⁰، ولعلّ في الطريقة التي يستخدم فيها أطفالنا أجهزة الحاسوب والهواتف النقالة أبرز مثال على ذلك، ومعنى هذا أنّ ظاهرة الاستهلاك باستفحالها قد نجحت في خلق ذهنية مستهترة تستهين بكلّ شيء لتفرز فرداً مشتتاً خانعاً ومستكيناً عقيماً وعاجزاً، اتجاه الأشياء واتجاه أقرانه من البشر، بما أنه تمّ إغواوه وتزييف وعيه وقناعاته، وراح يلهث خلف شبح السّعادة الوهمية ساعياً إلى مطاردته دون أن يفلح في الإمساك به، ما دامت حاجاته تتّ ami باستمرار وهو عاجزٌ عن إشباعها ليختصر وجوده في ما هو ماديٌّ محض.

ثالثاً- الحداثة والاستهلاك (زيجمونت باومان).

تقوم الحياة المتمرّكة على الاستهلاك في نظر باومان على الإغراء والرغبات المتزايدة والأمني المتقلّبة، وهي لذلك تستغني عن القواعد والضوابط، ليكون مجتمع المستهلكين مجتمعاً قائماً على المقارنة الذي لا سقف له⁵¹، وليزداد بذلك كلّ الحاجات ولو كانت زائفة بسبب المغريات الجديدة التي تعمل على تطوير رغباتٍ جديدة، هذا في حين تخضع الحياة المتمرّكة حول دور المنتج إلى قواعد ومعايير حيث أنّ للفرد حدّاً أدنى من الحاجات الضّرورية التي لابدّ من إشباعها والتي تبقيه على قيد الحياة، وكلّ ما يعلوا عليها يدخل في باب الرّفاهية الذي ينبغي تجنب السّير في

طريقه، لأن كل اشتاء للرفاهية خطيبة⁵²، ومعنى ذلك أنه يرفض الوضع الذي آل إليه وضع الإنسان المعاصر الذي استحوذت عليه غريزة التملك والأنانية والأثرة والتمييز والرغبة في الواجهة الاجتماعية عبر المقتنيات المادية، متناسياً في خضم ذلك جانبه الروحي الذي ينبغي مراعاته والارتقاء به.

إننا بحاجة إلى أن نتحرر من مجتمع يطور حاجاتنا المادية إلى حد بعيد ليُوصل بضائعه إلى قطاع ضخم ومتزايد من السكان⁵³، ولن يكون النظام الاجتماعي بذلك هو من يفرض نظام الحاجات، والمشكلة أن الإنسان أصبح غير قادر على التوقف بسبب استحالة تحقيق الإشباع التام⁵⁴، والنتيجة إفراط في الاستهلاك وإفراط في المتعة.

إن المستهلك في نظر باومان بحاجة إلى أن يحدد الأولويات وهذا أكبر ما يزعجه ويجهده، ومبدأ المؤس الذي يعنيه إنما مرجعه الكثرة المفرطة للخيارات لا قلتها، فالإمكانات في عالم المستهلكين لا متناهية، وسباق الاستهلاك يعيد بحياة خالية من المتابع وهو وعد مضلل⁵⁵. وهذا طبعاً من خلال مناخ تضليلي يعمل على خلقه وتكريسه، ويؤكد باومان بأن كل ما يقوم به الإنسان المعاصر يشير إلى نشاطٍ تسويقي، سواء في ذلك ما تعلق بالأطعمة أو الأحذية أو المهارات أو العلاقات الاجتماعية⁵⁶.

هذا، ويربط عالم الاجتماع النزعة الاستهلاكية المستفلحة بالرغبة (Désir) باعتبارها تشير إلى كينونة تفوق الحاجات في سرعة التقلب والتحول والزوال والروغان أو المراوغة، فهي قوة دافعة تلد نفسها بنفسها وتستمد حركتها من داخلها وتظل بلا ارتواء، ولكنها - الرغبة - تستغرق وقتاً وجهداً وتكليف أو أموالاً ضخمة حتى يمكن إثارتها وإشعالها إلى الدرجة المطلوبة وكذا توجيهها في المسار الصحيح، وهو الوضع الذي يتطلب إنتاج المستهلكين بصورة متجددة على الدوام⁵⁷، ولهذا السبب بالذات عوضت الرغبة بالأمنية، هذه الأخيرة فورية وبمقدورها أن ترفع طلب المستهلك ليصل إلى حجم المعروض⁵⁸.

غير أن الحياة التي تتمرّكز على الاستهلاك في نظر باومان تستغنى عن الضوابط لأن ما يقودها هو مبدأ الإغراء والأمانى المتقلبة باستمرار، حيث يتم تحويل ما هو رفاهي اليوم ليتّخذ صيغة الضروري جداً، والشغل الشاغل للفرد هو تطوير رغباتٍ جديدة بفعل المغريات الجديدة⁵⁹.

لقد بتنا نعيش واقعاً يشهد على إثارة الغرائز (Instincts) من خلال ظاهرة التسوق التي أصبحت هوساً يسكن المستهلكين، ليصبح بذلك إدماناً وظاهرة فهريّة تفرزها مؤامرة الإعلانات التلفزيونية التي تعمل على الإثارة المصطنعة لطلب اللذة⁶⁰،

وقد أصبح التّسوق طقساً يقوم به المستهلك بشكل يومي، وكأن الاستهلاك بذلك يمنح المرء هوية (Identité⁶¹).

معنى ذلك أن ظاهرة الاستهلاك باعتبارها مودة العصر خلقت انتماءً جديداً يحدد الهوية الفردية مستبعدة بذلك المعنى القديم لها، وراحت تُحدّد كينونة الفرد وجوده وتمنحه تفوقاً وتميزاً اجتماعياً بقدر ما يستهلك، مفرزة شخصيةً كسلولة لا مبالغة لا تكترث بما يحصل من حولها بقدر ما يهمّها ما يتم إنتاجه من سلع جاهزة فائقة الخدمة يمكن اقتناها بمجرد إظهار بطاقة إلكترونية والضغط على زر جهازه وغيرها من الأساليب التي تتيح للمرء الحصول على ما يشتته، إنّها العبيبة القصوى على ما نعتقد لأنّ واقعنا ومجتمعاتنا بحاجة إلى أفرادٍ يمكن اعتبارهم مواطنين حقيقيين يشعرون بالانتفاء وروح المسؤولية ضمن فضاء عامٍ يوفر التّوعية الضّرورية وبمقدوره تصحيح المفاهيم والذّهنيات التي تم إتلافها حدّ التّعفن خاصةً لدى فئة الشباب التي يُعول عليها.

في السّياق ذاته فإنّ ما يحدد الحرية الفردية في المجتمع الاستهلاكي، هو المشاركة في التّبعية الاستهلاكية "بما أنها تحصر في وفرة الاختيارات"⁶² الاستهلاكية، وكأنّ الفرد من خلال هذا السلوك يحصل على الاستقلال عبر الاستسلام، وهي على ما نعتقد حرية وهمية لا محالة خاصةً مع ما يمارسه الإعلام المرئي من تأثير وإيحاء، وبشكلٍ خاصٍ التلفزيون عبر مختلف ما يبثّه من إعلاناتٍ ترويجية تعدد بالجنة على الأرض، لتصبح شهوة التّغيير هوسُ وروحُ دخيلةٌ تسكن الفرد وهو شبه مخدر يشعر بالعجز عن مقاومتها.

لقد جرت قولبة الناس فتم التّلاعب بأدواتهم وقناعاتهم وطبعاً لهم وعاداتهم التي أضحت مرنةً ومتحركةً تساير وتيرة الإنتاج والإعلانات، وذلك ضمن سباقي استهلاكيٍ لا يشتهي المستهلك نهايته لأنّه يتلذّذ بطعمه بما أنه يمنح فرصةً لا تتضمن بنعمه الاختيار، إلى درجة أنّ الأفراد أصبحوا محسّنين ضد الشّيخوخة السّريعة والزّوال المدّمج في الرّغبات وارتواهاتها العابرة..⁶³ إنّه الامتنان والعبيبة الصّارحة.

رابعاً - الحلول المقترنة

لقد أدى طغيان النّزعة الاستهلاكية لدى الإنسان المعاصر الغربي والعربي على حد سواء إلى مأساة وخيبة أملٍ وسخطٍ مزمنٍ على الواقع، لأن الرّغبات التي تطلب الإشباع تتجدّد ولا تكتفي بما يوفره لها السوق، إلى درجة أنّ وقع الإنسان في آفة الإسراف والتّبذير الذي أصبح ديناً جديداً بلغة فروم، بما أنّ المرء يبحث عن اقتناه

سلع لا يحتاج إليها فعلاً، من منطلق التبااهي وثقافة الترف التي أصبحت ذهنيةً مترسخة.

ومن جهةٍ ثانيةٍ وقع في فخ الاستهلاك القشورى التّقّاخي القائم على المقارنة بينه وبين ما يملكه الآخرون ل تستحوذ عليه بذلك نزعة التملك، التي تعمل على تبديد الثروة، وربما ليس الأمر بهذه الخطورة لدى الإنسان الغربي لأنّه كائنٌ منتجٌ، بقدر ما أنّ الوطأة كبيرةٌ على الإنسان العربي الذي اكتفى بما هو جاهزٌ للاستهلاك والذي يتم استقادمه عن طريق الاستيراد، الذي يدمّر الاقتصاد ويضيّع المال، حتى أضحي الأفراد يتّافسون في الاقتاء والإنفاق لإبراز مكانة المجتمعية الوهمية.

قد تكون الرّغبة في الحصول على السّعادة من أهم الدّوافع التي تقف وراء طغيان النّزعة الاستهلاكية ومن ثمة البحث عن إشباع اللذات الجديدة والمزيد، والتي غالباً ما تعزّزها وسائل الإعلان والدعاية بما تملّكه من قدرة على التّوجيه السلوكي والاجتماعي، وهنا ينبغي الإشارة إلى الخطابات الإشهارية وما تحفيه من حمولةً أيديولوجية، والحلّ يمكن في تربية النّفس على العفة وشيء من الرّزد والشعور بالرّضا والاكتفاء، وهي قيم أخلاقيةٌ لابدّ من إعادة بعثها وزرعها في نفوس النّاشئة بشكل خاصّ.

لقد أصبح إنسان عصرنا إنساناً آنياً مستعجلًا متلهفًا، ناسيًا في خضم هذه المفرزات بعد المستقبل والتّفكير فيه، بفعل الرّغبة في الربح السريع التي تحرك أرباب العمل والمؤسسات الصناعية، ولعلّ هذا ما يbedo جلياً في استنزافه لثروات الطبيعة وخيراتها إلى درجة تشويهها متجاهلاً بذلك حقوق الطبيعة من جهة وحقوق الأجيال القادمة، ومتجرداً بذلك من كلّ مسؤولية كما أشار إلى ذلك الفيلسوف الألماني المعاصر هانس يوناس (Hans Jonas) (1909-1993).

هذا، وبإضافة إلى ما تقدم، فقد أسهمت البنوك أو المؤسسات المالية والمصرفية بما توفره من فرص التمويل والاستدانة، في تشجيع النّزعة الاستهلاكية عبر ما تمنحه للزيائين من قروض وتسهيلاتٍ تتيح لهم اقتداء الكماليات بسهولةٍ ويسرٍ كبيرين، وهو ما ينبغي إعادة النظر فيه بشكلٍ إلحاقي.

إنّ المخرج من هذا الوضع الإشكالي (Situation problématique) الذي أصيّبت به المجتمعات المعاصرة - بخاصّة العربية - إنّما يكمن في إعادة ضبط السلوك حتى نضع حدًا لحمى الاستهلاك التي استفحلت بأجسادنا المريضة، وعني قيمة الإنفاق على ما هو ضروري الذي يعود على كلّ جهةٍ ضروريٍ ومفيدٍ، وهو ما لن يتحقق إلا بإعادة بث روح المسؤولية والروح الإيجابية في النفوس، حتى لا تركن إلى

الاعتماد على ما ينتجه الآخر، وهو عبئٌ يقع ثقل تحمله على عائق الأسرة بالدرجة الأولى في تربية أبنائها الذين يشكلون جيل المستقبل، فليس من الضروري أن يعود كلّ جهدٍ أو نشاطٍ بريج أو عائدٍ مادي لأنّ الإنسان ليس مجرد جسدٍ بغرائز ورغباتٍ، إنما هو روحٌ أيضاً تحتاج إلى أن تتفذى لتسمو وترتفع، كما أنّ الوضع يحتاج إلى ترشيد النّفقات والتمويل الذي تمنحه المؤسّسات المصرفيّة للأفراد، وهو ما يستلزم تدخل هيئاتٍ رسميّة تسهر على ذلك.

لقد أصبحَ واقع المجتمع العربيّ واقعاً زائفاً مزرياً وهشاً، وإنسانه كائنًا مطوعاً عاجزاً عن النقد، ينقاد وراء كلّ جديدٍ ولديه، حاجاته ورغباته وأدواته مقنةً يتم تسويقها إعلامياً ليُصبح شخصاً ممثلاً بمصطلح فروم وأحادي البعد - الاستهلاكيّ - بمصطلح ماركوز.

هي ثقافة الاستهلاك الاعتباطيّ التي تمّ تعميمها وعولتها والتي ينبغي الانتباه إلى خطرها على الأمم - بخاصّة الضعيفه - لأنّ من شأن خطرها أن يهدّد كيانها ومقوماتها، خصوصاً وأنّ السلّع المستهلكة أجنبية ومستوردة وتعبر عن ثقافة غربيّة وغربية، وفي هذا السياق بالذات تبرز أهميّة المثقف ليعود دوره إلى الواجهة بما أنه ينبغي أن ينخرط في الحياة الاجتماعيّة ولا يعزل عن حياة الناس وهمومهم.

خاتمة

يتبيّن مما تقدم أنّه والإضفاء طابع إنسانيّ على الحضارة المعاصرة لابدّ من التّحكم في تسونامي المد الصناعي والتّنطّور التكنولوجي المذهل الذي يعرفه واقعنا المعاصر، فليست الربحية والنفعية الماديّة دائمًا هي الأساس والمعيار، إنما الفائدة الاجتماعيّة والتربوية التي ينبغي منحها الأولويّة في واقع تزداد فيه الحاجات(Besoins) وتعقد. وهنا نحتاج إلى أنسنة (Humanisation) التطور التكنولوجي بمفهوم فروم في داخل البلدان المنتجة قبل المستهلكة، حتّى تتضبط فيما تتجه بما يخدم الإنسان بحقّ، وهو ما لن يتحقق إلا إذا تجسدت قيم العدالة (Justice) بمفهومها الواسع، وقيم المساواة (Egalité) من خلال إتاحة العلم والمعرفة لجميع البشر وليس للقسم القويّ منهم فقط كما هو الوضع العالميّاليّ اليوم.

لن يصلح حال الإنسان والمستهلك بخاصّة إلا عبر استهلاكي رشيد للثورات الطبيعية، ويرتبط هذا بالعمل على خلق اقتصادٍ نظيفٍ إنساني يحترم قدسيّة الحياة والكرامة البشريّة، فلا يعيث بمال العام، ولا يتسلّط بمصادرة العقل والوعي، ناهيك عن تسميم الأبدان والأرواح بقيم دخيلى غريبة، دون أن ننسى العمل على تحقيق نوع من التكافل والتضامن بين قطبي العالم الفقير (بلدان الجنوب) والغنيّ (بلدان الشمال).

الهوامش

- 1-Charles Taylor. *le malaise de la modernité*. Trad :Charlotte Melançon, (Paris :Editions du Cerf,1994), p14.
- 2- هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، (بيروت: دار الآداب، 1988)، ط1، ص 53.
- 3- المرجع نفسه، ص 41.
- 4- المرجع نفسه، ص 25.
- 5- المرجع نفسه، ص 43.
- 6- ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ص 87.
- 7- المرجع نفسه، ص 115.
- 8- يحيى سليم البشتاوي، *المسرح والقضايا المعاصرة*، (سوريا: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2011)، ص 197.
- 9- المرجع نفسه، ص 197.
- 10- المرجع نفسه، ص 197.
- 11- إريك فروم، *الإنسان المستلب وآفاق تحرره*، ترجمة: حميد لشهب، تقديم: رainer فونك، (الرباط: شركة نداكوم للطباعة والنشر، 2003)، ص 113.
- 12- إيريك فروم، *الإنسان بين الجوهر والمظاهر*، ترجمة: سعد زهران، مراجعة وتقديم: لطفي فطيم، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989)، ص 30.
- 13- المرجع نفسه، ص 29.
- 14- المرجع نفسه، ص 33.
- 15- المرجع نفسه، ص 40.
- 16- إريك فروم، *الإنسان المستلب وآفاق تحرره*، ص 12.
- 17- المرجع نفسه، ص 35.
- 18- المرجع نفسه، ص 46.
- 19- المرجع نفسه، ص ص (51-52).
- 20- المرجع نفسه، ص 63.
- 21- المرجع نفسه، ص 74.
- 22- إريك فروم، *المجتمع السّوي*، ترجمة: محمد منفذ هاشمي، (سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2009)، ط1، ص 106.
- 23- إريك فروم، *الإنسان المستلب وآفاق تحرره*، ص 81.
- 24- المرجع نفسه، ص 82.
- 25- المرجع نفسه، ص 101.
- 26- المرجع صدر نفسه، ص ص (108-109).
- 27- المرجع نفسه، ص ص (111-112).

- 28- إريك فروم، ثورة الأمل نحو تكنولوجيا مؤنسنة، ترجمة: مجاهد أحمد مجاهد، (القاهرة: دار الكلمة، 2010)، ط1، ص 182.
- 29- المرجع نفسه، ص 189.
- 30- المرجع نفسه، ص 206.
- 31- المرجع نفسه، ص 232.
- 32 Jean Baudrillard. **La société de consommation. Ses mythes ses structures.** Préface de J.P.Mayer. (Paris : Editions Denoël, 1970), p 17.
- 33 Ibid, p 18.
- 34 Ibid, p 22.
- 35 Ibid, p 15.
- 36 Ibid, p 26.
- 37 Ibid, p 27.
- 38 Ibid, p 29.
- 39 Ibid, p 32.
- 40 Ibid, p 33.
- 41 Ibid, p 34.
- 42 Ibid, p 45.
- 43 Ibid, p 47.
- 44 Ibid, p 53.
- 45 Ibid, p 76.
- 46 Ibid, p 78.
- 47 Ibid, p 79.
- 48 Ibid, p 109.
- 49 Ibid, p 114.
- 50 Ibid, p 169.
- 51- زيجمونت باومان، **الحداثة السائلة**، ترجمة: حجاج أبو جبر، هبة رءوف عزت، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016)، ط1، ص 131.
- 52- المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.
- 53- المرجع نفسه، ص 58.
- 54- المرجع نفسه، ص 73.
- 55- المرجع نفسه، ص 126.
- 56- المرجع نفسه، ص 128.
- 57- المرجع نفسه، ص 129.
- 58- المرجع نفسه، ص 130.

- 59- المرجع نفسه، ص 131.
- 60- المرجع نفسه، ص 136.
- 61- المرجع نفسه، ص 140.
- 62- المرجع نفسه، ص 146.
- 63- المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.